



## الخاتمة

وبعد هذه الرحلة التي دامت سنوات جالت فيها الباحثة في كتب النحو والبلاغة والتفسير والأصول والدلالة، يستطيع قارئ هذا البحث أن يظفر بالنتائج الآتية:

1- تعد أقسام الكلام مبدأ هاما من مبادئ النحو العربي، حيث ساهمت في توجيه الأحكام النحوية وضبطها وفق ثنائية الأصل والفرع، والعمدة والفضلة.

ويعمل نظام الأصل والفرع في أقسام الكلام وفق التبادل الموضوعي الذي يؤسس لأحكام نحوية؛ فالتعاقب بين المعربات والمبنيات لا يقلل من أصالة المعرب، بل إن النظام فيه يعمل في حركية مستمرة ومتجددة.

فحركة المعنى تسير في محور تحكمه بداية الكلام ونهايته، إنه يشكل دورة كاملة محققا البعد المقاصدي.

2- يقوم الاسم بدلالته الواسعة بتوسيع المحلات التجريدية التي تفتح على الإعراب والعامل والعلة والاشتقاق والرتبة...

أما الإعراب والعامل فهما مقولتان تجريدتان محكومتان بقصدية المتكلم وهدفه، وأما العلة فقد وضعت بسلطة تفسيرية الأحكام النحوية.

فكل ما يجري من خطاب نحوي بين المتكلم والمتلقي أساسه الاسم والفعل اللذان يعملان في مجال تجريدي مفتوح الدلالة، محكوم بمقاصد طرفي الخطاب اللذين يشتركان في صنعه.

فالحكم النحوي نتيجة يشترك فيها المتكلم والمخاطب لأجل تحقيق الفهم الموحد؛ إنهما يتداولان الخطاب وينجزانه مع بعض حيث يكون الحذف والإضمار من عمل المتكلم المنتج للبنية النحوية في حين يكون التقدير من عمل المخاطب المحلل للبنية.

3- أقر الأصوليون بالتقسيم الثلاثي للكلم، واعتنوا بتحديد دلالات أقسامه، منها الدلالة الإخطارية التي تتصف بها الأسماء، والدلالات الإيجادية التي يحققها الحرف.

وقد أكدوا على أن معنى الفعل مركب من الاسم والحرف، وهذا ملمح أقره النحاة، حيث قالوا إن الاسم أصل والفعل والحرف تابعان له. ومن أهم ما ميز عمل الأصوليين تأكيدهم على الدلالة النسبية من خلال دراستهم للمشتقات واهتمامهم بالبعد المقاصدي للحكمين الشرعي والنحوي؛ إذ جعلوا من النحو أداة معرفية للوصول إلى الحكم الشرعي. وبعمامة فإنهم درسوا بعمق مسائل الدلالة وتوسعوا فيها.

4- أكد الجرجاني على الأبعاد الثلاثية للحكم النحوي وهي: العامل والإعراب والنظم؛ فالكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بهذه الأسس الثلاثة.

فالتعلق هو جوهر نظرية النظم حيث يمثل عنصرا مركزيا في الإشراف على العملية الذهنية المجردة، وتوجيهها نحو الجهاز الانتقائي في المعجم اللغوي الذي يتحول إلى جهاز تآلفي دلالي ينتج علاقات نحوية وظيفية تأخذ بالمعطيات التفسيرية والتأويلية التي نجدها في كثير من مسائل النحو نحو: التقديم والتأخير، الحذف والتقدير...

5- يشكل الإسناد كبرى العلاقات في النحو العربي لأنه يعمل على تحقيق سلمية الأحكام النحوية، من أحكام إفرادية، إلى أحكام تركيبية ليصل إلى الأحكام الدلالية المتصلة بإنجاز الفعل الكلامي ومقاصده.

6- توصل البحث إلى وضع تصور افتراضي مفاده: إن لكل معنى مدارا يلتف حوله لتشكيل الرؤية المفهومية للنص؛ فاللغة نظام جزئي من أنظمة الكون ولذا تسير وفق حركته وأحداثه.

7- على الرغم من أن محاولات تيسير النحو أو تجديده قامت بمدارسة التراث النحوي من أجل تخليصه من الأفكار الفلسفية والمنطقية التي تسربت إليه من الثقافة اليونانية، وركزت على إلغاء نظرية العامل، إلا أنها عجزت عن الإتيان بجهاز تفسيري ينهض بالنحو وأحكامه.

إن ما حققه هؤلاء الميسرون يمكن إجماله في النقاط الآتية:

أ- إعادة طرح لمفاهيم سبقوا إليها، من نحو: جعل الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة. مع تسجيل إعادة تنظيم الحركات وتوجيهها من نحو الفتحة التي لم تكن علما لشيء.

ب- الإفادة من المصطلحات الكوفية التي اختارها مهدي المخزومي وجعلها منطلقا لمنهجه التجديدي.

ج- وضع نظرية القرائن التي أبدع في تناولها تمام حسان، إلا أن فكرتها أشار إليها ابن الحاجب في كافيته، حيث أبان دور القرائن في تفسير العلاقات التركيبية.

د- تضيق دائرة المسائل التي تتضوي تحت العامل وإحاقها بالبلاغة نحو: دعوتهم إلى اعتبار تقديم المنسوب المضمّر على شريطة التفسير في قولك: زيدا ضربته. من باب التقديم لغرض بلاغي.

هـ- الاستناد إلى المضمون وجعله منطلقا وصفا، نحو دعوة إبراهيم مصطفى إلى عدم التمييز بين وظيفتي الفاعل والمبتدأ في بعض التراكيب. وكذا إدراجهم الخبر ضمن التوابع.

إن ما يمكن الوقوف عليه في النظرية النحوية العربية هي الرجوع إلى مظان

النحو الأصلية وتتبع مرجعياته بإعادة النظر في وصف وتفسير ما تركه النحاة القدماء نحو: الخليل وسيبويه والفراء والجرجاني وابن يعيش، وابن الحاجب.

8- تحقق البحث من دقة مصطلح "مكمالات" الذي يعبر عن استكمال المعنى في التركيب، أو زيادة في التوسع، وطرح مصطلح فضلة الذي يفتقر إلى بعض دلالاته الوظيفية.

9- شكلت النظريات الدلالية منعرجا حاسما في توجيه الأحكام النحوية لا سيما النظريتين الوظيفية والتوليدية إذ نجد دي سوسير الذي ركز على نقطتين جوهريتين في التركيب هما النظام والقيمة.

وأخذ النحو عنده أبعاده التصورية من اللغة التي تنقسم إلى محور خطي

(تركيبية) ومحور رأسي (استبدالي) .

10- تميزت نظرة أندري مارتنيه (André Martiné) للجملة بتكثيف القيمة الوظيفية للمسند والمسند إليه اللذين يحملان معلومات للمتلقى. أما المعنى فقد شكل ملمحا هاما عند الوظيفيين، فعد التركيب الإسنادي أوسع المجالات دلالة.

إضافة إلى ما جاءت به الوظيفية، فإن لوسيان تتيار Lucien tésnier قال

بمركزية العبارة ومحوريتها وأن الفعل هو نواة الجملة، إذ يعمل على مراقبة بنيتها.

11- أما تشومسكي فإنه اهتم بالتركيب، بينما اضطربت نظرتة للدلالة، ففي النموذج الأول عزل النحو عن المعنى، وفي النموذج الثاني جعل للمكون الدلالي دورا تأويليا وربطه بقدرة المتكلم على التمييز بين الجمل الأصولية والجمل اللاأصولية.

12- توصل البحث في جانبه التطبيقي إلى جملة من النتائج أهمها:

أ- ارتباط نظام الجملة في ترتيب عناصرها بالوجود والكون ولذا فإن الرتبة الأصلية هي (SVO) : فاعل + فعل + مفعول.

وهذا ما ذهب إليه ابن جني حين عد الأسماء هي الأول والأفعال توابع لها، وأقرته اللسانيات الوظيفية، والتوليديّة إذا أنهم ذهبوا إلى حد اعتبار الاسم مقابل الجملة.

ب- الفاعل هو بؤرة الجملة لأنه الأول في الوجود، ومحرك الأحداث، ثم إن التركيب لا يستغني عنه، وفي حالة حذفه يتم تعويضه بعنصر يقوم بوظيفته.

ج- الفاعل عنصر مقيد محكوم بجملة من القيود هي: قيد الرتبة، وقيد التطابق، وقيد الإعراب، وقيد الوجود، وقيد القصدية.

د- يمثل التركيب المبني للمجهول تلخيصا لكثير من الأنماط التركيبية التي تعكس سلطة الاسم في التركيب، فقوته إزاء قوة الفعل، إنها مفسرة للحدث.

فالمبني للمجهول يعد في نظرنا- نظرية نحوية قائمة على أسس خمسة هي:

الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، والتداولية.

هـ- وضع البحث القصدية بمقابل العامل، وما تلك العوامل إلا انعكاس لرغبة المتكلم في توجيه الخطاب النحوي من خلال التراكيب التي ينشئها. ثم إن الأحكام النحوية أنواع باعتبار التراكيب والمقاصد.